The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement
The President

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية
الرئيس

عقدت القيادة المركزية لحزب حرَّاس الأرز ـ حركة القومية اللبنانية، إجتماعها الأسبوعي في مكتبها في بيروت، وناقشت الأوضاع العامّة في البلاد، وتوقفت عند الأزمة الحكومية، وأصدرت البيان التالي:

القاصي والدّاني يعرف ان الأزمة الحكومية الراهنة هي أزمة أخلاقية بإمتياز، وان عوامل الطمع والشراهة والإستئثار بالحُكم وشهوة السلطة والتسلط والإستخفاف بمصالح الناس والإستهتار بمستقبل البلاد، تشكّل العناصر الأساسية في إستمرارها وإستفحالها.

غير ان العامل الأخطر غير المرئي الذي يقف وراء هذه الأزمة المفتوحة على كل الإحتمالات يعود إلى الخطيئة الأصلية التي إقترفها أهل السياسة العام ١٩٨٩ يوم أقرّوا إتفاق الطائف ووافقوا على تجويف رئاسة الجمهورية من صلاحياتها، وتحويلها إلى رئاسة رمزية لا حول لها ولا قوة، الأمر الذي أقعد رئيس البلاد عن الإضطلاع بمهامه الوطنية والدستورية، وجعله حَكماً بين القوى المتصارعة لا حاكماً، وعاجزاً عن البتّ في القضايا الخلافية، فتحوّل إلى راهبٍ يلقي المواعظ على رعاع السياسة فلا من يسمع ولا من يحزنون... والأنكى من ذلك ان حصّته الوزارية باتت موضوع مساومة أو منّة يتصدّق بها عليه هؤلاء الرعاع.

ان كل من يحمّل الدستور السابق مسؤولية الحرب على لبنان، ويقول بان إتفاق الطائف "أنهى ١٥ سنة من الحرب الأهلية"، وأعاد التوازن إلى الحُكم، هو مخادع أو مخدوع.

أولاً، لأن الدستور السابق لا عيب فيه، بل العيب كان في القيّمين على تطبيقه. ثانياً، لأن الحرب على لبنان لم تكن أهلية بل حرب الغرباء عليه قوامها التحالف الفلسطيني ـ السّوري ـ الإيراني بالتواطؤ مع بعض القوى الداخلية. ثالثاً، لأن إتفاق الطائف زاد في تأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية بدلاً من إخمادها، والتي تجلّت في أحداث ٧ أيار الدامية. رابعاً، لأن التوازن المزعوم تحوّل إلى خللٍ عام بدءاً من رأس الهرم إلى أسفل القاعدة، وأدّى إلى شللٍ تام على صعيد جميع المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارية.

قلنا ونكرّر بأن حلّ الأزمة الراهنة وغيرها من الأزمات المتراكمة يبدأ بالرجوع إلى الدستور الأساسي عملاً بالمبدأ القائل:
الرجوع عن الخطأ فضيلة.

لبيك لبنان
الهيئة الرئاسية

بيروت في ١٥ أيلول ٢٠٠٩.